المبحث الثاني

الدور الإنمائي للدولة

على الرغم من أن مفهوم الدولة التنموية بصورته الحديثة كان له تجليات في ممالك قديمة في انجلترا وهولندا وألمانيا إلا انه آنذاك لم يكن هناك مسمى "الدولة التنموية" كما هو الحال الآن.[١]

وفي هذا الإطار تشير أدبيات دور الدولة في التنمية إلى تحول دورها في القرن العشرين من دور محدود ينحصر في التنظيم إلى دور إنمائي واسع وعميق، حيث تحول هذا الدور إلى مزيج من التنظيم والتصحيح.[٢]

وعليه، يأتي هذا المبحث ليعرض لمفهوم الدولة الإنمائية والذي اقترن في الأدبيات بما حققته دول شرق وجنوب شرق آسيا والتي تعد من النماذج شديدة الخصوصية.

يدور نموذج الدولة الإنمائية حول مقولة أساسية مفاداها أن الدول النامية تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سريع من خلال التصنيع الموجه للتصدير بهدف الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، ولتحقيق ذلك فالدولة لابد وأن تمارس دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية وذلك من خلال توفيرها للبنية الأساسية الاقتصادية وأيضا الاجتماعية حيث تتمتع مؤسسات الدولة بالقوة التي تكفل لها تنفيذ السياسات التنموية بالفعالية والاستقلالية التي تكفل لها صياغة السياسات بشكل متقن

---

(1) Amiya Kumar Bagchi, "The Past and The Future of the Developmental State", Journal of World System Research, Volume Xi, No.2, Summer Fall 2002,Pp399-409.

(2) د. على توفيق الصادق، "تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر، بعنوان: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، ١٩-٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٧.

دون التأثير بمصالح قوى المجتمع المختلفة، وتعد النخبة البيروقراطية التي تتميز بالتجانس والكفاءة والالتزام بتحقيق التنمية أداة الدولة لتحقيق النمو السريع.[1]

وفي هذا السياق، يتسم الدور الإنمائي للحكومات بتوسيع النشاط الاقتصادي للقطاع العام، وقد امتد نشاط الحكومات في ظل الدور الإنمائي إلى جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية وأيضا الثقافية، حيث رأى اقتصاديو التنمية أن القطاع العام يشكل عنصراً أساسيا للتنمية، وعليه فقد نادوا بتدخل الحكومات لترعى التنمية تحقيقا للمصلحة العامة.

وفي السياق ذاته، ساهمت نظرية الاقتصاد الكلي الكينزية[2] في وضع الحكومات الوطنية في مراكز القيادة للحفاظ على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي والعمالة الكاملة، وحفزتها على إدخال تعديلات بهذا الشأن، مما جعل تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية وغيرها مسلماً به.

وعلى ضوء التحولات الفكرية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، بدأت دول صناعية ونامية كثيرة في إعداد برامج شاملة في مجالات التنمية الحضرية والتخطيط وحماية البيئة، والسياسة الصناعية والصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي، وفي ظل الدور الإنمائي للدولة برز التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية. ففي الدول الصناعية كان التخطيط تأشيرياً حيثما وجد، يعتمد على السياسات المالية والنقدية لتنشيط الاقتصاد

---

(1) Chalmers Johnson, "The Developmental State: An Odyssey of a Concept", In Meredith Woo Cumings (ed.), **The Developmental State** (USA: Cornell University Press. 1999), Pp2-3.

(2) تقوم نظرية الاقتصاد الكلي على أن الدولة تستطيع عبر سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم في ما يسمي بـ"الدورات الاقتصادية"، ويعتبر عالم الاقتصاد الإنجليزي "جون مينارد كينز" مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابة المعنون بـ "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود".

Robert J. Gordon, What Is New-Keynesian Economics?, **Journal of Economic Literature 28**, No. 3, 1990,Pp. 1115–1171.

والمحافظة على استقراره، في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، فقد كان التخطيط الشامل، حيث قامت مجالس التخطيط المركزي أو وزارات التخطيط بصياغة خطط متوسطة الأجل للقطاعين العام والخاص، وكان يتوقع أن يلعب التخطيط دور تنسيقي، وأن يحقق تعبئة المجتمع، وانجاز برامج إنمائية بالإضافة إلى إحداث النمو والتطوير.[1]

وفي معرض حديثنا عن التجارب الإنمائية، نرى أن الدولة تتحكم في عملية استقبال القروض الأجنبية، وهذا إما قروض مقدمة لحكومة الدولة نفسها، وإما أنها مقدمة للقطاع، ولكنها مضمونة السداد من جانب الحكومة، وفي الحالتين تقبض الدولة على القروض الأجنبية، منذ لحظة وصولها إلى المنصب داخل البلد، ثم تقبض عليها مره أخرى حال إعادة تدفقها إلى المستثمرين الكبار الخواص من المنبع المحلي، أي أن الدولة وحدها تصبح هي الضامن لمقدرة الشركات الخاصة للوصول إلى القروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية.[2]

وعليه، تتمحور الفلسفة التنموية حول تعزيز القدرة على الاعتماد على الذات وتطبيق استراتيجية إحلال الصادرات محل الواردات، وتحقيق معدل نمو مرتفع.[3]

وفي هذا الإطار تقوم الدولة بدور محوري في عملية التنمية في ظل نظام اقتصاد سوق رأسمالي في إطار سياسات قامت على أساس تحقيق الأهداف الوطنية العليا في التنمية والتحديث، كما تقوم الدولة بإدارة العلاقة مع البرجوازية المحلية بشكل لم يؤد إلى تعويق المبادرة الخاصة أو يعوق المشروع الخاص باستقلالية الاقتصاد الوطني، حيث لم تبرر الدولة تدخلها انطلاقا من اتجاه أيديولوجي معين

---

[1] د.على توفيق الصادق، مرجع سابق، ص ص ١٠، ١١.

[2] د. محمد عبد الشفيع عيسى، دور الدولة في التجارب التنموية الآسيوية مع تركيز خاص على المجال الاجتماعي ومنظومة الابتكار، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٥٣- ٥٤، ربيع ٢٠١١، ص٣١.

[3] William Easterly, the Ideology of Development, Foreign, July/August 2007.p3.

بقدر ما استندت إلي أسس براجماتية قامت علي الاقتصاد الموجه القائم علي المراقبة المكثفة لجهاز الدولة.

وفي الإطار نفسه، يتمثل النجاح التنموي الحقيقي الذي يعزي للدولة في قدرتها علي انتهاج سياسة صناعية ناجحة، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، ويصبح القطاع الصناعي قائداً للنمو الاقتصادي، حيث يستند بصورة أساسية علي أركان عدة أبرزها:[1]

١. إعادة هيكلة الاقتصاد: بتحويله من اقتصاد قائم بالدرجة الأولي علي الزراعة إلي اقتصاد متنوع، ينجح في تحويل الزراعة من نشاط حرفي تقليدي إلي نشاط موجه للتجارة، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام فرص العمالة، ويسهم في زيادة نسبة الصادرات الصناعية إلي إجمالي الصادرات والي الاقتصاد القومي ككل، مما يؤدي إلي القضاء علي ما يعرف بالفقر المدقع، وإعادة توزيع الدخل.

٢. إيجاد روابط اقتصادية بين الصناعات المختلفة، وداخل الصناعة الواحدة، وبين الصناعات والقطاعات الأولية من ناحية، وقطاع الخدمات من ناحية أخري، وهي نواح تؤدي إلي زيادة عمليات التصنيع، والربط بين مدخلات ومخرجات الصناعات المختلفة.

٣. تشجيع الصناعات الثقيلة باعتبارها الأساس في تقوية النمو الاقتصادي للدولة.

٤. الاهتمام بزيادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من الصناعات التي تقلل من اعتماد الدولة علي رؤوس الأموال الأجنبية، والتكنولوجيا المتقدمة.

٥. اتجاه الدولة لتشجيع الاستثمار الصناعي الأجنبي بتقديم حوافز مستمرة للاستثمار ومحاولة التغلب الدائم علي أية معوقات في هذا الصدد بتخفيف العوائق

---

(1) Joson Brwn,The Role of the State in Economic Development: Theory, the East Asian Experience, and the Malaysian Case (philippines: Asia Devolopment Bank, December 1993). Pp10-25.

البيروقراطية، والتعريفة الجمركية حيث تعد الشركات متعددة الجنسيات مساهما أساسيا في الاستثمار الأجنبي.

عاد مفهوم "الدولة التنموية"، إلى البروز مؤخراً في العديد من الكتابات الاقتصادية على ضوء نجاح بلدان جنوب شرق أسيا في تحقيق القفزة التصنيعية في فتره لا تتجاوز ثلاث حقب.

وفي ضوء ذلك، تم تعريف "الدولة التنموية" The Developmental State على أنها تلك الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عمليه تنموية متواصلة.

وبشكل عام، هناك إجماع في الفكر التنموي الحديث حول أهمية الدور "المحفز" للدولة التنموية، الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي (Strategic guidance) في توجيه عمليات التنمية في ظل اقتصاد السوق. وهناك العديد من الأدلة الإحصائية التي توضح أهمية دور "الدولة المحفزة" في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في "التركيبة القطاعية" للبلدان حديثة التصنيع في بلدان جنوب شرق آسيا".[1]

وفي نفس سياق تعريف الدولة التنموية، يعرفها هيران ليم Haeran Lim على أنها الدولة التي تتمتع بفلسفة صناعية محددة تعتمد على سيطرة الحكومة على السياسات المالية والاقتصادية، والقبضة البيروقراطية القوية، ووجود تحالف بين الدولة ورجال الأعمال والقطاع البنكي. [2]

---

(1) Meredith Woo-Cumings, **The Development State** (America: Cornell University, 1999), p32.

(2) Haeran Lim, **the Legacy of Developmental States: Industrial Policy in Korea and Taiwan** (Washington: The Brookings Institution, November 2007),P5. http://www.brookings.edu/events/2007/1120-asia.aspx.

وتعرفها ميريدث ووكمنجز Meridth Woo- Cummings على أنها أداة استخدمتها دول شرق آسيا في تحقيق التقدم الصناعي من دون الاستناد إلى الإيديولوجية الاشتراكية أو الليبرالية، ولكنها ترى أن الدولة التنموية قد جمعت بينهما، فكانت دولة رأسمالية تخطيطية، فضلاً عن محورية القيادة السياسية وفلسفتها التنموية التي تعمل بمثابة دافع لتحقيق أهداف الدولة التنموية.(١)

ويعريفها "مانويل كاستلس" Manuel Castellsl على أنها الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة لا تقتصر فقط على معدلات النمو المرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وأيضا النظام والعلاقات الاجتماعية.(٢)

ويعرفها "شالمرز جونسون Chalmers Johnson"، الدولة التنموية على أنها الدولة التي تهدف فيها النخبة السياسية لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة وتعطي القوة والسلطة للبيروقراطية للقيام بتخطيط وتنفيذ السياسات بكفاءة، واستناداً لمعدل النمو الاقتصادي المرتفع الذي تحققه الدولة وتتمتع النخبة السياسية بالشرعية، ومن ثم فهي دولة رشيدة.(٣)

إجمالا، في ظل الدور الإنمائي بدأت دول بتوسيع مجالات اهتماماتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب التأثيرات المتراكمة لركود الثلاثينات والحرب العالمية الثانية وإعادة البناء، الأمر الذي دفع الدولة إلى أن تتولى مسؤوليات تتعدى الدور المنظم والحارس في جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، وأيضا الثقافية، وأخذ دورها يقترب من دولة الرفاه.

---

(1) Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, Developmental State in The New Did Agenda, **Development Policy Review**, Vol.25, No.5,2007,P534.

(2) محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق**، ص ٢٢٥.

(3) Masaki Abe, " The Developmental State and Educational advance in East Asia", **Educate**, Vol.6,No.1,2006,P10.